لا توجد حصرية والمجال مفتوح ومتاح لجميع مكاتب الحج والعمرة للمشاركة بوفود الحج

وزير السياحة لـ«الوطن»: عمل المكاتب يأتي بعد صدور الأسماء المقبولة وتنظيم الأفواج من «الأوقاف»

لا يحق لأي مكتب سياحي الإعلان عن رحلات الحج قبل صدور القوائم والإجراءات ستكون رادعة

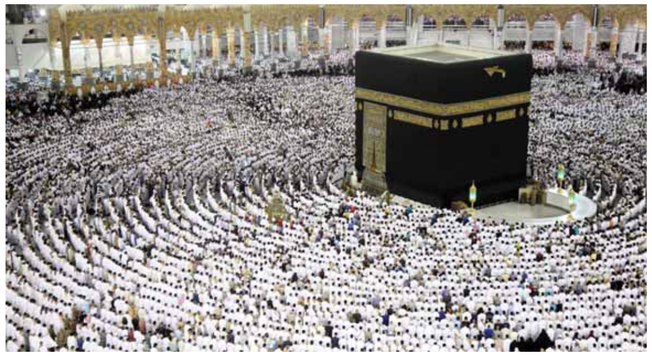

محمد منار حميجو

بيّن وزير السياحة محمد رامي مرتيني أن عمل مكاتب السياحة المختصة بالحج والعمرة يبدأ بعد الانتهاء من التسجيل على المنصة المخصصة لذلك وصدور القوائم بالأسماء المقبولة لأداء فريضة الحج وتنظيم الأفواج من وزارة الأوقاف، موضحاً أن عمل هذه المكاتب ينحصر في تقديم الخدمات اللوجستية من رحلات طيران ونقل وحجوزات فندقية وإطعام، على حين يبقى الإشراف التنظيمي والإداري والشرعي والديني لرؤساء الأفواج الذين تتم تسميتهم من وزارة الأوقاف.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار مرتيني إلى أنه لا يوجد أي حصرية لأي مكتب سياحي بمعنى أن المجال مفتوح ومتاح لجميع المكاتب السياحية المختصة في مجال الحج والعمرة المشاركة في هذا النشاط، مؤكداً أنه تم وضع آلية محددة بالتعاون بين وزارات الأوقاف والداخلية والصحة إضافة إلى وزارة السياحة.

وأوضح أنه يحق للمكتب أن ينظم رحلات للراغبين لتقديم الخدمات اللوجستية أي إن هذه المكاتب ليس لها علاقة بأي دور إداري وتنظيم الأفواج وتسمية رؤساء هذه الأفواج سيكون من وزارة الأوقاف حصراً، مضيفاً: يحق للمواطن أن يسافر لأداء فريضة الحج بعد قبول اسمه من وزارة الأوقاف من دون أن يلجأ إلى مكتب سياحي لتقديم الخدمات له ولكن تحت إشراف وزارة الأوقاف.

وأكد مرتيني أنه لا يحق لأي مكتب سياحي مختص بالحج والعمرة أن يعلن عن أي رحلة قبل صدور القوائم الاسمية، مؤكداً أن أي مكتب يعلن قبل ذلك فإن الإجراءات ستكون رادعة، ومشيراً إلى أن الوزارة لن تمنح أي موافقة لأي مكتب سياحي مختص بالحج والعمرة بتنظيم الرحلات من الناحية اللوجستية قبل صدور الأسماء المقبولة من وزارة الأوقاف.

وشدد مرتيني على أصحاب المكاتب السياحية عدم المخالفة والعمل ضمن القوانين والأنظمة النافذة حتى لاتضطر إلى اتخاذ إجراءات التي سوف تكون رادعة بحق المخالفين، مجدداً تأكيده أن عمل هذه المكاتب يكون تحت إشراف وزارة الأوقاف أي بعد أن تصدر القوائم، وذلك حتى تسير إجراءات أداء فريضة الحج على أكمل وجه. ولفت إلى أن الإدارات المعنية في المملكة العربية السعودية أرسلت مجموعة من الاشتراطات الصحية والتي يتم الإشراف على حسن تطبيقها من قبل وزارة الصحة، مؤكداً أن الوزارة عممتها على غرف ومديريات السياحة من أجل الالتزام بها.

وأعلنت أمس الشركة السورية للاتصالات إطلاق خدمة تسجيل طلب الحج بدءاً من صباح يوم أمس وحتى التاسع من الشهر الحالي من خلال المنصة الإلكترونية المخصصة لذلك، موضحة أنه يمكن للراغبين التسجيل على هذه الخدمة من بوابة المعاملات الإلكترونية الداخلية أو مباشرة من خلال مراكز الإدارة العامة للشؤون المدنية ومديرياتها المنتشرة في المحافظات ومراكز السجل المدني.

وكانت وزارة الأوقاف أعلنت أمس الأول عن البدء بتسجيل طلبات أداء فريضة الحج على المنصة الإلكترونية.

بأي أسعار عدت يا عيد

أسعار ملابس العيد بطرطوس لا طاقة للآباء على شرائها لأبنائهم

طرطوس- ربا أحمد

تعتاد الأسر مع دخول العشر الأواخر من شهر رمضان بالتوجه نحو أسواق الملابس لشراء ملابس العيد للأبناء، ولكن الواقع لا يظهر ذلك في محافظة طرطوس.

ففي جولة لـ«الوطن» على الأسواق الشعبية منها والرئيسية بدت أحوال الناس لا تسر الخاطر -كما العادة- فالقدرة الشرائية لا تتناسب مع دخول الناس، والفروق كبيرة جداً بين المأمول والموجود.

حيث أكدت عدة سيدات أن البدل النسائي الكامل من بنطال وقميص يقرب من ٨٠٠ ألف وبدل الأطفال يقرب من ٥٠٠ ألف وهي أرقام يعجز عن سدادها الجميع، فألف قميص نسائي يبلغ ٤٠٠ ألف وكذلك البنطال، على حين ملابس الأطفال ارتفعت أثمانها كثيراً هذا العام وبلغ بنطال ولد بعمر عشر سنوات ٢٥٠ ألفاً وكذلك القمصان، مؤكدين أن المحلات التي تبيع الطقم كاملاً مؤلفاً من ٣ قطع فإن سعره يتجاوز ٦٠٠ ألف، فمال بال من كان لديه ثلاثة أطفال أو أكثر؟؟

وحال الأحذية أسوأ من الملابس، فالحذاء النسائي يبدأ بـ٤٠٠ ألف وأحذية الأطفال تبدأ من ١٧٠ ألفاً لتصل إلى ٤٥٠ ألفاً.

وخلال جولة «الوطن» على الأسواق فقد لوحظ أن الملابس الرجالية شكلت رعباً للشباب الذين أوضح العديد منهم أنه ليس من المقبول أن يكون البدل الواحد يفوق ضعفي الراتب، والبنطال الرجالي في الأسواق الشعبية يبلغ ٤٥٠ ألفاً وفي الوكالات تجاوز ٧٠٠ ألف، في حين الحذاء بلغ ٦٥٠ ألف ليرة.

من جهتهم وافق كلام العديد من التجار كلام الزبائن، قائلين: «ليس باليد حيلة فأجور الشحن رفعت أسعار الملابس ضعفاً كاملاً هذا العام بسبب ارتفاع أسعار المازوت الحر، فأصحبت سيارات النقل تعمل بشروط صارمة وبدفعات مسبقة وإلا فالتاجر لن يلحق موسم الأعياد».

وأضافوا: إضافة إلى الرفع المستمر لتكلفة الأمبيرات مع بداية كل موسم بحجة صعوبة تأمين المازوت ورفع أسعاره فأصبح كل تاجر يدفع المالين كل شهر للكهرباء فقط عدا عن الرفع المستمر لإيجارات المحلات من أصحابها بحجة رفع قيمة تلك المحلات عند الشراء فأقل محل بات سعره مليار ليصل إلى خمسة مليارات في الأسواق الرئيسية وشوارع الوكالات وكل ذلك أوجد الطمع بنفوس أصحابها ليصل إيجار بعض المحلات إلى ثلاثة ملايين ليرة بالشهر.

وأكد هؤلاء التجار أن ما يزيد الطين بلة الضرائب التي استفاق عليها التجار من مالية ومجلس مدينة طرطوس والتي ارتفعت أربعة أضعاف هذا العام، ما خلق خسائر كبيرة لدى بعض التجار ولاسيما أصحاب المحلات الصغيرة منهم.

أصحاب المحال الشعبية، أشاروا إلى أن الإقبال ضعيف جداً هذا العام وهو يتناقص بطبيعة الحال كل سنة، على الرغم من أن بضاعتهم أقل سعراً بخمسين بالمئة من أسواق الوكالات، لافتين إلى أن الألم التي كانت تشتري بدلاً كاملاً، أصبحت تشتري بلوزة أو قميصاً لبنطال قديم أو العكس، أو تشتري بلوزة لتنورة قديمة لدى ابنتها.

من جهته مدير التجارة الداخلية بطرطوس نديم علوش أكد لـ«الوطن» أن دوريات التموين تعمل على ثلاث ورديات وفق قطاعات قسمت لها مدينة طرطوس ولكل وردية رئيس عممت أرقامهم على صفحات التواصل الاجتماعي للمديرية والمحافظة، وفي حال أي شكوى يمكن للمواطن الاتصال برئيس الوردية ليحضر مباشرة إلى المحل الموجود فيه.

وعن الطريقة التي يتم من خلالها تحديد رفع الأسعار من قبل التاجر، أوضح علوش أن التاجر يحاسب وفق فواتير البضاعة ونسبة الربح المسموح بها وفق القانون والتي تتراوح بين ١٠إلى ٢٠ بالمئة، إضافة إلى الإعلان عن السعر في حين أصحاب المحال الجملة فيتم الكشف عن الفواتير والفواتير المحررة لتجار المفرق، منوهاً أن الدوريات في حال استنفار كامل خلال الأعياد وقبلها والتركيز اليوم على أسواق الملابس.

أسلوب جديد للقبول الجامعي

التعليم العالي تدرس تطبيق اختبارات معيارية لعدد من التخصصات واعتماد معايير جديدة

فادي بك الشريف

يبدو أن وزارة التعليم العالي حسمت توجهها خلال السنوات القادمة بتبني فكرة تطبيق اختبارات معيارية لعدد من التخصصات ولاسيما للقبول في كلية الإعلام وذلك انطلاقاً من إعادة النظر بآلية الاستيعاب الجامعي في ظل الضغط الحاصل على التعليم الحكومي بأعداد كبيرة من الخريجين، ولاسيما أن عدداً من المقبولين والخريجين في بعض التخصصات ليسوا على مستويات كافية ونوعية جيدة.

هذا وأكد مسؤول في وزارة التعليم العالي لـ«الوطن» دراسة مجموعة من الأفكار والمقترحات لتطوير عملية القبول الجامعي في عدد من الكليات، ولاسيما الإعلام والهندسة الميكانيكية والكهربائية والعلوم السياسية، للاستفادة من مخرجات ورشة سياسات الاستيعاب الجامعي وأنظمة القبول الدراسي.

وأكد المصدر العمل على وضع قواعد ومعايير جديدة تحقق الرغبة والميول، وتطور آليات القبول الجامعي للطلاب في السياق ذاته، بما ينعكس على جودة التعليم ومخرجاته.

ونوه المصدر باجتماع وزير التعليم العالي مع عمداء الكليات المذكورة، مستعرضاً السياسات التعليمية والآليات المتبعة في القبول الجامعي خلال السنوات الأخيرة، مع التأكيد على الاختصاصات النوعية، وضرورة تعديل الخطط والمناهج، ووضع جزء من هذه الخطط للتدريب والتأهيل سواء في القطاعات الحكومية أم القطاعات الخاصة لاكتساب الخريج المهارات العملية التطبيقية تمهيداً لدخوله إلى سوق العمل، بما يحقق التوظيف الأمثل لسياسة الاستيعاب الجامعي بشكل يحقق الفائدة للطالب والخريج لتحقيق الكفاءة والعدالة بما ينسجم على قطاع التعليم العالي.

وأكد المصدر أن وزير التعليم العالي طلب من عمداء كليتي الإعلام والهندسة الميكانيكية تقديم مقترحات تخص عملية القبول الجامعي، ليصار إلى عقد اجتماع آخر بعد العيد لدراسة الموضوع بالصورة الكاملة، مضيفاً: ربما يكون هناك امتحان معياري للوصول إلى نوعية جيدة كبيرة من الطلاب، مع التركيز على تخصصات الإعلام والمهك والعلوم السياسية ودراسة منعكسات الموضوع في الكلية تجاوزاً لأي عقبات وتطبيق الأمر بشكل تدريجي، مضيفاً: يرافق ذلك التوجه بتطوير المناهج والاستوديوهات.

الإعلام

وأكدت عميدة كلية الإعلام بجامعة دمشق بارعة شقير أنه تم بحث تطبيق آلية جديدة لقبول الطلبة في الكلية، وخاصة أنها ذات طابع عملي وتطبيقي وفيها الكثير من المواد التي بحاجة إلى تدريب، لكن نتيجة الأعداد الكبيرة من الطلاب لا يتم توفير هذا التدريب العملي الكافي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضافت: سنوياً يتم قبول من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ طالب في التعليم النظامي، ما يشكل عبئاً على الكلية من الناحية العملية، ويتطلب التركيز على النوعية على حساب الكم، علماً أن أكثر من نصف الطلاب في السنة الثانية يتم فرزهم إلى اقتراح رفع شرط القبول للفئتين العربية والإنكليزية إلى ٨٠ بالمئة، وخاصة أن كلية الإعلام تختلف عن باقي الكليات التي تتطلب نوعيات ومقدرات معينة من الطلاب لرفد سوق العمل بخريج متميز.

علوم سياسية

من جهته رأى عميد كلية العلوم السياسية محمد حسون لم يكن مغايراً لرأي عميدة تطبيق اختبار معياري لقبول الطلاب ضمن أسئلة تتضمن أساسيات العمل الإعلامي، وعدم الاكتفاء بالمعدل، إضافة إلى اقتراح رفع شرط القبول للفئتين العربية والإنكليزية إلى ٨٠ بالمئة، وخاصة أن كلية الإعلام تختلف عن باقي الكليات التي تتطلب نوعيات ومقدرات معينة من الطلاب لرفد سوق العمل بخريج متميز.

علوم سياسية

من جهته رأى عميد كلية العلوم السياسية محمد حسون لم يكن مغايراً لرأي عميدة

عميدة كلية الإعلام لـ«الوطن»:

اقترحنا آلية قبول جديدة ورفع شرط معدل «العربية والإنكليزية» لـ٨٠ بالمئة

عميد كلية العلوم السياسية:

المخرجات التعليمية لم تعد تجاري التطورات الحاصلة وهناك تدنٍ في المستوى والنوعية

عميد كلية «الهمك»:

ندرس يوم غدٍ مقترحات تخص طلبة الهندسة الميكانيكية والكهربائية

«الإعلام»، إذ اقترح ضرورة تطبيق امتحان قبول معياري لفرز الطلاب واختبار الطلاب المفاهيم الأساسية للتخصص، إضافة إلى الاهتمام بالنوع على حساب الكم.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال حسون: اتضح في السنوات الأخيرة أن المخرجات التعليمية لم تعد تجاري التطورات الحاصلة في العالم، مشيراً إلى وجود تدنٍ في المستوى والنوعية، ما يتطلب وجود معايير جديدة.

وأضاف: تضم الكلية ألفي طالب، ووصل عدد الخريجين إلى ١٠ آلاف خريج منذ إحداث المعهد العالي للعلوم السياسية عام ١٩٧٧، مؤكداً أن عدد الخريجين سنوياً يقدر بـ١٠٠ خريج.

حسون أشار إلى أن هناك مشكلة برزت نتيجة ظروف الأزمة بعدم حضور نسبة كبيرة من الطلاب، الأمر الذي يؤدي إلى رسوب نصف الطلبة في السنة الأولى لعدم الالتزام الكامل مع الأخذ بالحسبان أن العلامة التي حصل عليها عدد من الطلاب هي من فرصت دخولهم إلى كلية العلوم السياسية.

واعتبر حسون أن هناك بعض التخصصات التي تحتاج إلى مهارات يدوية وعدم الاكتفاء بالحفظ فحسب.

تطوير مناهج

ورأى حسون أن الأمر بحاجة إلى دراسة لتلافي أي عقبة أمام سياسة الاستيعاب الجامعي التي تفرض أعداداً محددة من الطلاب، وبالتالي في حال تطبيق اختبار معياري يقل العدد بشكل واضح، ما يتطلب إعادة النظر بالآلية المتبعة ورصد مخرجات التعليم الثانوي، والدقة في التعامل مع الكم الهائل من الناجحين في الثانوية العامة وضرورة استيعابهم في الجامعات والمعاهد، ناهيك عن وجود تأثير للظروف المعيشية الاقتصادية الراهنة.

كما لفت إلى أهمية تطوير الخطة الدراسية، علماً بوجود ٤٥ مقرر دراسي في الكلية، و٣٠ عضو هيئة تدريسية وفنية.

بدوره عميد كلية الهندسة الميكانيكية والكهربائية مصطفى المولدي أكد لـ«الوطن» عقد اجتماع لمجلس الكلية يوم غد الأربعاء لبحث عدد من المقترحات لتطوير عمل الكلية وخاصة بعد لقاء الوزير الخاص بتطوير آليات القبول الجامعي للطلاب.

جديد حلب انتحال شخصية عمال النظافة بغاية التسول

حلب- خالد زنكلو

أقدم شهر رمضان في حلب مهن كثيرة كي تطرق باب التسول على أمل الظفر بصدقات أو «إكراميات» الصائمين، الذين يتصدق الكثير منهم لمجرد السؤال بأحقية وهب المال، بعد ازدهار «مهنة» التسول وغض الجهات المعنية النظر عنها كرمى للشهر الفضيل.

ما يلفت الانتباه دخول المتسولين على خط عمال النظافة وانتحالهم زي مجلس المدينة الخاص بهؤلاء، بحيث غدا الأمر ظاهرة يإمكان سكان أحياء غرب المدينة الراقية التماسها بوضوح في أماكن تسوقهم.

«الوطن» رصدت العديد من المتسولين الذين يرتدون لباس عمال النظافة في أحياء الفرقان والموكامبو وحلب الجديدة، وخصوصاً في الأخير البعيد عن أعين الجهات المعنية بهم لوقوعه في طرف المدينة.

وأوضح متسولون في حي حلب الجديدة جنوبي في الأسواق المحيطة بجامع الرحمة أن الأشخاص الذين يبدو عليهم، حسب زيهم، أنهم عمال نظافة يتودودون بطريقة فجة إلى رواد مطارح التسوق وبكلمات الترحيب المعهودة لاحراجهم بتقديم الصدقات لهم.

وقال أحد المتسولين لـ«الوطن»: عمال النظافة أحق الناس بالصدقات لأنهم يجمعون ويزيلون قمامتنا، ومن دونهم سيصبح وضع الشوارع والحارات كارثياً، ولا يهمني التحقق من شخصية هؤلاء ما داموا يرتدون لباس مجلس المدينة الخاص بعمال النظافة وما داموا لا يطلبون المال بطريقة والحاح المتسولين الممجوج والمقرف.

وشجّع ذلك المزيد من المتسولين على ارتداء زي عمال النظافة والنزول إلى الشوارع وأماكن التسوق، وخصوصاً في الفترة التي تسبق الإفطار والتي تشهد ازدحاماً كبيراً في الأسواق لتبضع حاجيات الصيام، وخاصة المشروبات الرائجة والمطلوبة كالسوس والتمر هندي والجلاب، إلى جانب أنواع المعروف التي تشهد إقبالاً كبيراً من المتسوقين.

ويلاحظ أن الذين ينتحلون صفة عمال النظافة من المتسولين يحملون مكنسة النظافة المعروفة من دون مجرفة أو كريك، ومن دون مزاولة أعمالهم المنوطة بهم، كما أنهم يخرجون إلى العمل في غير أوقات الدوام المعروفة صباحاً، ويؤثرون الأسواق فقط في الفترة التي تسبق الإفطار، ومنهم من يوهم الأشخاص المستهدفين بأنهم يمارسون أعمال جمع القمامة بلا ترحيلها، بهدف كسب ودهم وشفقتهم، للحصول على مبلغ مجزٍ من مال الصدقات.